

## تقرير اجتماع بتقنية الفيديو عن بعد مع ممثلي الفاحصين التقنيين

بتاريخ 2020/06/04 على الساعة الخامسة بعد الزوال، عقدت الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية اجتماعا مع ممثلي التمثيليات النقابية والجمعية للفاحصين التقنيين العاملين بمراكز المراقبة التقنية للمركبات حضره السادة المشار إلى أسمائهم وصفاتهم أدناه، حيث تم خلاله مناقشة الإطار المرجعي بمثابة دفتر تحملات الذي يؤطر عملية إعادة فتح نشاط مراكز المراقبة التقنية أمام العموم كما تم توقيعه مع شبكات والهيئات المهنية لمراكز الفحص التقني.

خلال كلمته الافتتاحية نوه السيد مدير الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية بالانخراط الفعال والإيجابي لمختلف التمثيليات النقابية والجمعية للفاحصين التقنيين خلال مختلف مراحل إعداد الإجراءات التي تؤطر المرحلة الانتقالية التي فرضتها جائحة كورونا. كما أكد السيد مدير الوكالة على أهمية مواصلة الحوار بين الإدارة ومختلف الشركاء المهنيين وهو ما سيساهم بدون شك في إيجاد الحلول لكل الإكراهات والتحديات المطروحة على قطاع الفحص التقني في بلادنا. وبعد نقاش مستفيض من طرف جميع المتدخلين خلص الاجتماع إلى ما يلي:

1. فيما يخص عدم إشراك تمثيليات الفاحصين التقنيين في إعداد الإطار المرجعي بمثابة دفتر

تحملات الذي يؤطر عملية إعادة فتح نشاط مراكز المراقبة التقنية أمام العموم:

أكد السيد المدير على أن باب الحوار والنقاش هو كما كان ويبقى دائما مفتوحا أما الجميع فيما يخص المواضيع المرتبطة بالمهام المنوطة بالوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، وأن إعداد الإطار المرجعي بمثابة دفتر تحملات الذي يؤطر عملية إعادة فتح نشاط مراكز المراقبة التقنية أمام العموم أخذ بعين الاعتبار مخرجات الاجتماع الذي انعقد بتاريخ 14 ماي 2020 مع ممثلي التمثيليات النقابية والجمعية للفاحصين التقنيين وخاصة كل الإجراءات والمقترحات الرامية إلى حماية مختلف العاملين في هذا القطاع وخاصة الفاحصين التقنيين.

كما اقترح السيد المدير إحداث لجننتين لتأطير الحوار الجاد والبناء بين الوكالة والتمثيليات المهنية للفاحصين التقنيين واحدة للتتبع يرأسها مدير الوكالة شخصيا وأخرى تقنية يرأسها مدير المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق مع إشراك التمثيليات النقابية والجمعية للفاحصين التقنيين يعهد إليهما بدراسة كل المقترحات

والمشاريع التي تهم الفاحصين التقنيين. كما سيعهد إلى لجنة التتبع بمواكبة تنزيل وتنفيذ الإجراءات المسطرة في دفتر التحملات المشار إليه أعلاه.

ووجه السيد المدير كذلك دعوته إلى ممثلي التمثيليات النقابية والجمعية للفاحصين التقنيين للمشاركة وتمثيل القطاع في البرامج التحسيسية التي سطرها الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية لتحسيس المواطنين على أهمية الالتزام بالتدابير الوقائية عند مراجعة مراكز المراقبة التقنية. وسيتم موافاة هذه التمثيليات النقابية والجمعية بالبرمجة المسطرة من طرف الوكالة من أجل المساهمة في تنشيط البرامج الإذاعية والتواصلية.

2. فيما يخص الرفع من القدرة الإنتاجية لخطوط المراقبة التقنية للمركبات إلى 25 مركبة بدل 20 مركبة ذات الوزن الخفيف وإلى 16 مركبة بدل 13 مركبة ذات الوزن الثقيل ومدى انعكاس هذا الإجراء على جودة العمل وسلامة العاملين:

أكد السيد المدير على أن هذا الإجراء هو مرحلي ومرتببط بالفترة الانتقالية فقط على أن يتم الرجوع إلى القدرة الإنتاجية الجاري بها العمل فور استيعاب كل عمليات الفحص التي كان يجب إجراؤها خلال فترة الحجر الصحي وما نتج عنه من تعليق لنشاط المراقبة التقنية. كما أن الكوطة المشار إليها أعلاه سواء بالنسبة لمركبات الوزن الخفيف أو عربات الوزن الثقيل في هذه المرحلة الانتقالية تعتبر كحد أقصى وذلك في احترام تام للمساطر التقنية المعتمدة وكذلك في احترام تام لقانون الشغل. كما أن هذا الإجراء المرحلي يهدف إلى التأكد من جودة تجهيزات السلامة بالنسبة للعربات المعنية وتفادي حوادث السير التي يمكن أن تكون الحالة الميكانيكية للعربات أحد أسبابها.

كما أكد السيد المدير على أن الرجوع إلى الوضعية الطبيعية سوف يتم فور التأكد من أن كل العربات المعنية بالفحص التقني خلال فترة الحجر الصحي قد تم فحصها وفق المساطر المعمول بها في هذا القطاع. هذا، وستصدر الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية قبل الشروع في استئناف العمل، بلاغات تحدد مدة سريان صلاحية محاضر المراقبة التقنية والفترة الزمنية التقديرية لتلبية الخصائص من عمليات الفحص التقني والتي يمكن تحيينها بناء على المعطيات التقنية التي ستتوفر حينها. وسيترافق الرجوع إلى الوضعية الطبيعية مع الفترة الزمنية في البلاغات المشار إليها أعلاه.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أكد السيد المدير على أن الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية ألزمت مراكز المراقبة التقنية للمركبات باعتماد نظام الحجز المسبق لمواعيد إجراء المراقبة التقنية تفادياً لأي ازدحام أمام المراكز سواء عن طريق البوابة الالكترونية التي ستضعها الوكالة رهن إشارة المرتفقين من فئة الأشخاص الطبيعيين لحجز مواعيدهم في حدود 5 عمليات عن كل خط للمراقبة التقنية للمركبات ذات الوزن الخفيف، أو عن طريق

الطريقة التديبيرية لمواعيد باقي عمليات المراقبة التقنية في حدود الحصص المحددة أعلاه والتي سيضعها كل مركز رهن إشارة المرتفقين.

3. فيما يخص الرفع من عدد ساعات العمل في كل يوم إلى 10 ساعات بدل 8 ساعات ومدى

انعكاس هذا الإجراء على جودة العمل وماذا عن الاشتغال يوم السبت؟

أكد السيد المدير على أن هذا الإجراء هو أيضا مرحلي فقط أملته ضرورة الرفع من القدرة الإنتاجية لخطوط المراقبة التقنية للمركبات، وأن الرجوع إلى عدد ساعات العمل الجاري به العمل سيتم فور تحقيق الملائمة بين العرض والطلب على خدمة المراقبة التقنية للمركبات. كما أكد أن هذا الإجراء يجب أن يتم في احترام تام لساعات العمل المنصوص عليها في قانون الشغل.

بالنسبة للاشتغال يوم السبت، أكد السيد المدير أن هذه المسألة تبقى محكومة بمقتضيات دفتر التحملات الذي تم بموجبه الترخيص لمراكز الفحص التقني الذي نص صراحة أن الاشتغال يكون في حدود نصف يوم على أن لا يتجاوز عدد العربات نصف الكوطة المشار إليها.

4. فيما يخص مراقبة وافتحاص المراكز للتأكد من مدى التزامها بإجراءات وتدابير السلامة

الصحية المضمنة في الإطار المرجعي بمثابة دفتر تحملات:

أكد السيد المدير على أن تدابير مراقبة وافتحاص المراكز فهي اختصاص أصيل للإدارة تضطلع به وفق القوانين الجاري بها، كما جدد دعوته إلى جميع الفاحصين التقنيين للمساهمة في احترام هذه التدابير الصحية بالمراكز التي يشتغلون بها. كما أشار السيد المدير إلى أنه تم الاتفاق مع شبكات وأرباب مراكز الفحص التقني على ضرورة احترام التقيد بجميع المقتضيات المضمنة بالإطار المرجعي بمثابة دفتر تحملات الذي يؤطر عملية إعادة فتح نشاط مراكز المراقبة التقنية أمام العموم، وأن كل تجاوز من طرف أرباب المراكز سيترتب عنه اتخاذ كل التدابير الإدارية التي يخولها القانون.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أكد السيد المدير على أن الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية وضعت رهن إشارة المرتفقين بوابتها الالكترونية الخاصة بحجز المواعيد نافذة خاصة بتلقي الشكايات ومعالجتها، تمكن الجميع من الانخراط والمساهمة في ضمان نجاح تنزيل كل تدابير الوقائية والصحية على مستوى مراكز المراقبة التقنية. كما أكد السيد المدير على أنه سيربط الاتصال بالمصالح المعنية بوزارة الصحة للنظر في إمكانية إجراء عمليات تشخيص لفيروس كورونا المستجد لفائدة كل العاملين في قطاع السلامة الطرقية وخاصة العاملين بقطاعات التدبير المفوض التي تشرف عليها الوكالة بما فيها قطاع الفحص التقني، مشيرا في نفس الوقت إلى أن هذه العملية تبقى رهينة موافقة الهيئات الصحية المعنية.

5. فيما يخص تمديد صلاحية تعيير أجهزة القياس المستعملة بمراكز المراقبة التقنية:

أكد السيد المدير على أن هذا الإجراء تم اعتماده في تناغم مع القرارات التي اتخذتها وزارة التجارة والصناعة والاقتصاد الأخضر والرقمي بخصوص تديير صلاحية شهادات تعيير أجهزة القياس ككل خلال هذه المرحلة الانتقالية التي أملتها جائحة كورونا، وأن مراكز المراقبة التقنية ملزمة بالتقيد بكل القرارات التي تصدرها الجهات الإدارية ذات الاختصاص.

وستسهر الوكالة على فرض احترام تعيير المعدات التقنية المعنية بالمراكز حسب المساطير الجاري بها العمل. كما أكد السيد المدير على أن تعيير المعدات والآليات التقنية يعتبر أحد الأوراش المهمة التي ستتكب عليها الوكالة في القريب العاجل بالنظر إلى أهمية التأكد من دقة القياسات التي تتم بواسطة هذه المعدات .

6. فيما يخص القرارات الإدارية التي تؤطر تديير صلاحية محاضر المراقبة التقنية للمركبات

خلال المرحلة الانتقالية:

أكد السيد المدير على أن الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية ستصدر بلاغ موجه إلى عموم المواطنين يتطرق لكل الإجراءات الإدارية التي سيتم اعتمادها لتديير هذه المرحلة الانتقالية في الشق المتعلق بتمديد سريان صلاحية محاضر المراقبة التقنية التي انتهت خلال فترة الحجر الصحي وكذا العربات التي يجب أن تخضع لهذه العملية ابتداء من تاريخ استئناف العمل ورفع الحجر الصحي. وسيتم إصدار هذه البلاغات في غضون الأيام القليلة المقبلة.

7. بخصوص جعل الرفع من القدرة الانتاجية حصرا على الخطوط التي تتوفر على فاحصين

تقنين اثنين:

تبعاً للسياسة التي تنتهجها الإدارة في تسليم رخص الفاحصين التقنيين والتي تحرص من خلالها على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق الشغل الخاص بالفاحصين التقنيين، فإنه يستحيل تحقيق هذا المطلب أخذاً بعين الاعتبار عدد الرخص الممنوحة التي لا تتيح للمراكز في الوقت الراهن تشغيل فاحصين تقنيين جدد من جهة، وإخضاع المركبات التي انتهت مدة صلاحية محاضرها لفحوص تقنية جديدة داخل آجال معقولة حرصاً على سلامة المركبات ومستعمليها.

وفي الختام، أشار السيد المدير إلى أهمية انخراط الفاحصين التقنيين في التعبئة التي تعيشها بلادنا في هذه الظرفية والمساهمة في رفع التحديات المطروحة. في هذا الإطار طلب السيد المدير من التمثيليات المهنية للفاحصين التقنيين المساهمة في تنزيل المخطط التواصلي الذي أعدته الوكالة من خلال المساهمة في تنشيط

مجموعة من البرامج التحسيسية والتوعوية الموجهة للمرتفقين بغية ضمان انخراطهم في هذا المجهود الوطني لمحاربة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) وتأطيرهم بالشكل الصحيح وبعث رسالة أمل وثقة للمواطنين. كما طالب السيد المدير التمثيليات النقابية بتقديم مقترحات للمواضيع التي يمكن برمجتها في جدول أعمال اجتماعات اللجنة التقنية التي ستدعو إليها الوكالة فور الرجوع إلى الوضعية الطبيعية والسير العادي لقطاع الفحص التقني في بلادنا.

\*\*\*\*\*

- السيد بناصربولعجول، مدير الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية؛
- السيد كريم أديب، المكلف بتدبير المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق؛
- السيد بلال دفع، مهندس دولة بالمركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق؛
- السيد مروان أحمد، عن النقابة الوطنية للفاحصين التقنيين؛
- السيد ادريس همام، عن النقابة الوطنية للفاحصين التقنيين؛
- السيد محسين سديرة، عن الجامعة الوطنية لقطاع الفحص التقني للعربات؛
- السيد لقمان فاتحي، عن الجمعية المهنية للفاحصين التقنيين بالجنوب؛
- السيد محمد قطبي، عن جمعية الفحص التقني للسلامة الطرقية.